

بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية

أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي الخامس والخمسون

إعادة تقييم سعر صرف الدينار السوداني

ومستبعاته الاقتصادية

إعداد: د. عبدالمنعم محمد الطيب

أستاذ الاقتصاد المساعد بالمعهد

باحث اقتصادي ومصرفي

شعبان 1425هـ

أكتوبر 2004م

أولاً: خلفية عامة حول سوق النقد الأجنبي:

يقصد بتنظيم سوق النقد الأجنبي عملية تنظيم بيع وشراء العملات الأجنبية داخل الدولة لكي يتم تداولها من خلال القنوات المسموح بها، والتي تشمل المصارف وأية جهات يصرح لها بالعمل في بيع وشراء العملات الأجنبية.

(1) أهداف تنظيم سوق النقد الأجنبي

الغرض من تنظيم سوق النقد الأجنبي يتعلق بهدفين رئيسيين أولهما نفاذ التذبذب الكبير في سعر الصرف وثانيهما الاستفادة من النقد الأجنبي المتاح واستخدامه بطريقة مثلى تفي بالاحتياجات الضرورية في المقام الأول. لذا فإن عملية تنظيم سوق النقد الأجنبي أول ما تتطلبه هو معرفة مصادر النقد الأجنبي من ناحية واستخداماته من ناحية أخرى، ومن ثم العمل على وضع السياسات المناسبة⁽¹⁾.

(2) آليات تنظيم سوق النقد الأجنبي:

هناك العديد من الآليات والأدوات التي تستخدمها معظم الدول النامية بغرض تنظيم سوق النقد الأجنبي، منها نظام الرقابة، حيث يرتبط هذا النظام بمفاهيم وأسس معينة تساعد على تحقيق فاعلية الرقابة المنشودة وأهم هذه الأسس:

- وضع سلطة الرقابة على الصرف في يد جهة مركزية واحدة، غالباً ما تكون تابعة للبنك المركزي - وهي إدارة مراقبة النقد الأجنبي أو قسم مراقبة الصرف.
- ربط التجارة الخارجية بتنظيم سعر الصرف، ولتحقيق ذلك يلزم المصدرون بتوريد كل ما يحصلون عليه من العملات الأجنبية من عملية التصدير إلى الجهة الحكومية المختصة. ويفرض على الموردين شراء العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية من الجهة الحكومية المختصة نفسها. ويتم شراء وبيع العملات الأجنبية بسعر صرف تحدده الجهة الحكومية المركزية المختصة.
- منع التعامل في صرف العملات الأجنبية خارج القنوات الحكومية الرسمية⁽²⁾.

(1) صلاح علي أبو النجا، مساوئ ومحاسن حرية التعامل في النقد الأجنبي، ندوة تنظيم سوق النقد الأجنبي في السودان، بنك فيصل الإسلامي السوداني، 17-18 أغسطس 1985م، ص 49.

(2) عثمان إبراهيم السيد، تنظيم سوق النقد الأجنبي في السودان، ندوة تنظيم سوق النقد الأجنبي في السودان، بنك فيصل الإسلامي السوداني، 17-18 أغسطس 1985م، ص 9-10.

(3) اختيار نظام سعر الصرف

تطور اختيار نظام سعر الصرف تطوراً كبيراً، ففي بداية القرن الماضي كان الاختيار واضحاً " والذي يتمثل في الانضمام لقاعدة الذهب" وفي بداية القرن الواحد والعشرين، أصبح أيضاً الاختيار واضحاً، ألا وهو اختيار أسعار الصرف العائمة. يتسم الاختيار اليوم بطبيعة الحال، بأنه أكثر تعقيداً، والواقع أنه لا يوجد اليوم خيارات فحسب، ولكن هناك خيارات عديدة تبدأ من التعويم المحض⁽¹⁾ وتمر عبر الكثير من الترتيبات الوسيطة إلى الربط الجامد مثل مجالس العملة⁽²⁾ والدولة⁽³⁾ واتحادات العملة⁽⁴⁾.

إن الاختيار السليم لنظام سعر الصرف، يستلزم أن يكون هناك قدر من الدليل التجريبي على الأداء الاقتصادي. لذلك إذا تم طرح سؤال حول 000 كيف نصنف نظم أسعار الصرف؟ فإن الإجابة على هذا السؤال: تأتي أما بالنظام القانوني أو النظام الفعلي. أما النظام الأول فيضع قائمة بالنظم (نظم سعر الصرف) ثم يصنف البلدان وفقاً لما تقول أنها فعله. وهذا هو النهج الذي اتبعه صندوق النقد الدولي والمبرر الذي يقوم عليه هذا النهج هو أن الإعلان عن النظام له آثار استشرافية هامة على الثقة. أما النهج الثاني، فيبدأ بافتراض أن الدول لا تفعل بالضبط ما تقول أنها فعله لأسباب شتى منها الخوف من التعويم، وانعدام الثقة، ويحاول هذا النهج علاج هذه المشكلة باستخدام التصرف الملحوظ لسعر الصرف، والاحتياطات الدولية ومتغيرات أخرى لاستنباط مخطط للتصنيف على أساس فعلي⁽⁵⁾.

ثانياً : مراحل تحرير سياسات النقد الأجنبي بالسودان

منذ الاستقلال وحتى بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين اتسمت سياسة النقد الأجنبي بالتدخل المباشر من قبل الدولة في تحديد سعر الصرف. هذا وقد بدأت سياسات تحرير التعامل بالنقد الأجنبي في التطبيق، اعتباراً من فبراير 1992م. وفيما يلي شرح للمراحل التي مرت بها سياسة تحرير النقد الأجنبي.

(1) التعويم المحض: هو الذي لا تتدخل فيه السلطات وتسمح لسعر الصرف بأن تحدده قوى السوق
(2) مجالس العملة: هي التي تستحوذ فيها السلطة النقدية على 100% من الاحتياطات بالعملة الأجنبية مقابل القاعدة النقدية، وتزداد وينكمش فيها العرض من الأموال تلقائياً مع حالة ميزان المدفوعات ولا يكون فيها دور للسياسة النقدية.
(3) الدولة: هي التي تأخذ خطوة للإمام من مجالس العملة وتقضى على العملة الوطنية تماماً.
(4) اتحادات العملة: هي التي تأخذ فيها الدول الأعضاء بنفس العملة.
(5) مايكل بورودو، المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف، نظم وسياسات سعر الصرف، صندوق النقد الدولي، وقائع الندوة المنعقدة في 16-17 ديسمبر 2002، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 22-31.

(1) المرحلة الأولى (1992-1999م):

تزامنت هذه المرحلة مع إجراءات تحرير الاقتصاد السوداني، و التي شملت السياسات الاقتصادية الكلية، وقد تمثلت تلك الإجراءات في الآتي:

1- إلغاء نظام السوق الرسمي والسوق المصرفية الحرة، وإنشاء السوق الموحد ليتم التعامل فيه بالنقد الأجنبي، إذ كان هناك أكثر من نظام للتعامل بالنقد الأجنبي في القطاع المصرفي.

2- توحيد سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة، على أن يحدد سعره بواسطة لجنة من البنوك التجارية، تسترشد بمقتضيات العرض والطلب، وهذا يشير إلى أن تحرير سعر الصرف لم يكن تحريراً كلياً، بل تم توسيع دائرة المشاركة في تحديد سعر الصرف، حيث كان في السابق يتم تحديده بواسطة البنك المركزي فقط، ووفقاً لتلك السياسة تطور الأمر ليتم تحديده بواسطة اللجنة المكونة من أعضاء ممثلي البنوك التجارية.

3- تكليف البنوك التجارية بإدارة التعامل بالنقد الأجنبي، بحرية تامة دون تدخل من جانب البنك المركزي، وذلك بهدف إطلاق يد البنوك التجارية في عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية.

4- إلغاء نظام تجنيب حصيلة الصادرات الذي كان متبعاً قبل بدء تنفيذ هذه السياسات.

5- إلزام المصدرين بتوريد حصيلتهم للسوق الحر الموحد، وذلك بهدف زيادة عرض النقد الأجنبي⁽¹⁾.

وتضمنت سياسات تحرير التعامل بالنقد الأجنبي تقييداً فيما يتعلق باستخدام موارد النقد الأجنبي، حيث تم إلزام البنوك التجارية بتخصيص 50% من هذه الموارد لاستيراد بعض السلع الاستراتيجية والحكومية والتي لا تستطيع الدولة توفير موارد لها من النقد الأجنبي⁽²⁾.

إلا أن هذه السياسات لم تستمر طويلاً، إذ صاحب تنفيذها آثاراً سلبية، استلزم علاجها القيام بإلغاء نظام السوق الحر الموحد، في 16/10/1993م، حيث تمت الاستعاضة بدلاً عنه، بنظام النافذتين للتعامل بالنقد الأجنبي، النافذة الأولى سميت نافذة البنك المركزي ويتم التعامل فيها إيراداً واستخداماً بسعر الصرف الذي يحدده وزير المالية ومحافظ بنك السودان. وهذا يشكل

(1) بنك السودان، التقرير السنوي، 1992م، ص 68-69.

(2) بنك السودان، إدارة النقد الأجنبي، منشور رقم 93/40، 21/10/1993م.

خروجاً على السعر السابق الذي كان يحدد من قبل لجنة البنوك التجارية. أما النافذة الثانية فتسمى نافذة الصرافات، ويتم التعامل فيها إيراداً واستخداماً مع صرافات البنوك التي تقوم بتحديد سعر الصرف وفقاً لعوامل العرض والطلب، وذلك استناداً إلى مبررات اقتصادية موضوعية، شريطة أن يكون هناك إخطار لبنك السودان بهذا السعر صباح كل يوم. ويقوم بنك السودان من واقع الأسعار التي تحددها البنوك باحتساب متوسط ترجيحي لسعر الصرف الذي يستخدمه في شراء موارده والمعاملات الرسمية الأخرى⁽¹⁾.

في العام 1995م تم إنشاء شركات الصرافة، وصدرت لها لائحة تنظم التعامل بالعملات الأجنبية وكيفية الترخيص لشركات الصرافة، وتنظم العلاقة مع بنك السودان.

في العام 1996م تم تحديد سعر الصرف الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يومياً، بناءً على السعر الذي يحدده بنك السودان. بمعنى أن تحديد سعر الصرف يعتبر من صلاحيات وسلطات بنك السودان. وهذا في حد ذاته يعتبر تقييداً، أما سياسات النقد الأجنبي **خلال عامي 1997م و 1998م** فقد تميزت بالاستقرار النسبي، إذ تم تدعيمها ببعض الإجراءات من أجل استكمال سياسات التحرير الاقتصادي. تمثلت تلك الإجراءات في إلغاء تحديد سعر الصرف من بنك السودان، وتم السماح للبنوك التجارية القيام بتحديد سعر الصرف بناءً على قوى العرض والطلب، على أن يتولى بنك السودان إصدار متوسط ترجيحي للبنوك. هذا إضافة إلى تنازل بنك السودان عن حصيلة الصادر بالنقد الأجنبي لصالح المصدرين (ماعدا صادرات القطن المروي والصمغ العربي)⁽²⁾.

تضمنت السياسات الصادرة **في عام 1999م**، استحداث آلية من قبل بنك السودان للتدخل في سوق النقد الأجنبي، عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من وإلى البنوك وشركات الصرافة. وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاستيراد، حيث كان الشراء يتم عن طريق غرفة التعامل بالنقد الأجنبي، أما عمليات البيع فتتم عن طريق غرفة التعامل بالنقد الأجنبي والعطاءات. وهدف قرار بنك السودان إلى التدخل في سوق النقد الأجنبي لمقابلة احتياجات عملاء المصارف والصرافات والمستوردين من النقد الأجنبي وكذلك الشراء من المصارف والمصدرين بغرض توفير السيولة المحلية وذلك وفقاً للضوابط التي حددها.

(1) بنك السودان، إدارة موارد النقد الأجنبي منشور رقم 94/24، 1994/7/2م.

(2) بنك السودان، التقرير السنوي 1998، ص 79.

كما صدرت لائحة التعامل بالنقد الأجنبي لسنة 1999م ، وذلك استناداً لأحكام المادة (8) من قانون التعامل بالنقد لسنة 1981م وقد هدفت هذه اللائحة إلى إلغاء لائحة التعامل بالنقد الأجنبي لسنة 1979م. كما حددت اللائحة أن التعامل بالنقد الأجنبي يتم بموافقة محافظ بنك السودان وذلك من خلال الوسائل التالية:

- 1- إدخال أرصدة أو ضمانات أو إخراجها من السودان.
- 2- استيراد أو تصدير النقد الأجنبي أو التصرف فيه.
- 3- تحويل الدينار السوداني إلى نقد أجنبي بغرض أداء مدفوعات ، أو إجراء تحويلات إلى داخل السودان أو خارجه.
- 4- تسوية المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين.

أشارت اللائحة أيضاً إلى أنه يجوز لأي شخص أن يدخل إلى السودان نقداً أجنبياً، وأن يتصرف فيه وفقاً لما يقرره المحافظ من وقت لآخر.

كما يجوز للمقيم فتح حسابات بالنقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة، وذلك شريطة أن تستخدم أرصدة هذه الحسابات وفقاً لأحكام القانون. أما غير المقيم فيجوز له فتح حسابات بالعملة المحلية أو النقد الأجنبي لدى أي مصرف بعد موافقة المحافظ⁽¹⁾ ، وهذا يعني أن اللائحة قيدت تعامل غير المقيم فيما يتعلق بفتح الحسابات في البنوك التجارية، بينما منحت قدراً من الحرية للمقيمين.

ويمكن القول أن سياسات النقد الأجنبي بدأت بالتحريم الكامل في فبراير 1992م، إلا أن التطبيق صاحبته نتائج سلبية، أدت إلى اتخاذ إجراءات هدفت إلى تقييد التعامل بالنقد الأجنبي والتحكم فيه بواسطة البنك المركزي من خلال التوجيهات والمنشورات الصادرة للبنوك التجارية. ثم بدأ تخفيف القيود عن النقد الأجنبي مرة أخرى خلال العام 1999م .

(2) المرحلة الثانية (2000-2003م):

من أبرز التطورات التي تم استحداثها بغرض تنظيم التعامل في النقد الأجنبي في العام 2000م ، إنشاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي في المصارف التجارية ، وقد خصصت لهذه الآلية ضوابط محددة جاء تفصيلها في المنشور الصادر في يونيو 2000م. حيث يقضي المنشور بالسماح للمصارف التجارية بإنشاء غرف للتعامل بالنقد الأجنبي ، وذلك وفقاً للأسس والضوابط المنظمة للتعامل في النقد الأجنبي مع الأخذ في الاعتبار ما يلي :-

(1) بنك السودان، لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي لسنة 1999م، ص 1 - 12.

- 1- أن يكون لدى المصارف مسؤولية تامة عن كل أنشطة التعامل في هذا المجال.
- 2- اختيار العاملين ذوي الكفاءة والخبرة والدراية الكافية ، للتعامل في مجال النقد الأجنبي.
- 3- وتتمثل أسس التعامل في الالتزام التام بأسعار البيع والشراء الصادرة من البنك التجاري المعني.

ولقد تم تحديد موارد غرفة التعامل في النقد الأجنبي من الآتي:

- أ- مشتريات حصيلة الصادر من المصدرين.
 - ب- مشتريات النقد الأجنبي من بنك السودان.
 - ج- المشتريات من الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي لدى البنك أو البنوك الأخرى.
 - د- التحصيلات غير المنظورة (ما عدا عائدات البترول).
- كما حدد المنشور استخدامات تلك الموارد على النحو التالي :
- 1- تغطية عمليات الاستيراد.
 - 2- بيع النقد الأجنبي لبنك السودان.
 - 3- سداد الالتزامات القائمة على التمويل بالنقد الأجنبي لعملاء البنك أو البنوك الأخرى.
 - 4- سداد الالتزامات القائمة بالنقد الأجنبي بتسهيلات للاستيراد من الخارج.
 - 5- البيع للبنوك الأخرى.
 - 6- البيع للجمهور وفق الضوابط السارية⁽¹⁾.

وتمثل هذه المرحلة تقدماً ملموساً في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، حيث ألغيت الكثير من القيود التي كانت مفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير أسعار الصرف. هذا وتعتبر تعديلات لائحة التعامل بالنقد الأجنبي من أبرز التطورات التي شهدتها العام 2001م وذلك تمشياً مع اتجاه السياسات المنظمة للنقد الأجنبي والتي تحرص على مواكبة سياسات النقد الأجنبي لمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية. وقد استندت تلك التعديلات على قرار وزير المالية الصادر في مايو 2001م، حيث تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- 1- السماح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الأجنبي وفقاً للسياسة الداخلية التي تحددها إدارة أي مصرف، وذلك في إطار المنشورات المنظمة

(1) بنك السودان، أمر إداري رقم 2001/5، 2001/5/2.

والصادرة من بنك السودان⁽¹⁾. وقبل تلك القرارات كان البنك المركزي يعمل على إلزام المصارف التجارية بتحديد فروع معينة للتعامل بالنقد الأجنبي.

2- السماح بحيازة النقد الأجنبي دون أية مستندات ثبوتية⁽²⁾، وقبل ذلك لم يكن مسموحاً بحيازة أي عملات أجنبية تفوق ما يعادل خمسة آلاف دولار بدون أوراق ثبوتية. وبالتالي تم السماح للمصارف التجارية بشراء أو إضافة أي مبالغ لأي حساب حر قائم (حساب جاري، حساب استثمار، حساب ادخار) دون إبراز الإعلان الجمركي، كما يجوز للصرافات شراء أي مبالغ بالعملات الحرة دون مطالبة حاملها بإبراز الإعلان الجمركي.

3- حظر التعامل بالنقد الأجنبي، إلا للمصارف والجهات المرخص لها بمزاولة عمليات النقد الأجنبي بواسطة بنك السودان⁽³⁾.

كما صدرت ضوابط وأسس فتح وإدارة الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي، حيث منحت البنوك التجارية، الحق في فتح الحسابات دون الرجوع لبنك السودان للأشخاص المقيمين (طبيعيين أو معنويين) بخلاف الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة.

كما تم السماح للبنوك التجارية بفتح وإدارة الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي، دون الرجوع لبنك السودان وذلك للبعثات والهيئات الدبلوماسية الأجنبية والإقليمية. هذا إضافة إلى المنظمات الطوعية والخيرية والأجنبية، والمقاولون ومقاولو المباني الأجانب وفروع الشركات الأجنبية⁽⁴⁾.

هدفت سياسات النقد الأجنبي الصادرة في العام 2002 م إلى المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني، والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشيرى المعلن بواسطة البنك المركزي من 1% إلى 1.5% ثم إلى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق.

في مجال تطوير دور المصارف وتفعيل دور صناع السوق في مجال بيع وشراء النقد الأجنبي تم إنشاء مجموعتين، هما مجموعة النيل والمجموعة المتحدة⁽⁵⁾.

(1) بنك السودان، إدارة النقد الأجنبي، منشور رقم 99/5، 13 يونيو 1999.

(2) بنك السودان أمر إداري رقم 2001/6، 2001/5/8.

(3) بنك السودان، أمر إداري 2001/7، 2001/5/9.

(4) بنك السودان، الإدارة العامة لموارد النقد الأجنبي، منشور رقم 2001/9، 26 مايو 2001.

(5) بنك السودان، التقرير السنوي 2002، ص 25-26.

هدفت سياسات النقد الأجنبي الصادرة في العام 2003م إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير مبيعات النقد الأجنبي من نافذة البنك المركزي، كما وضعت الترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة وحصر وتسجيل راس المال الأجنبي المستثمر.

ثالثاً: اتجاهات سعر صرف الدينار السوداني قبل إعادة التقييم

قبل صدور قرار رفع سعر الصرف الدينار أمام العملات الأجنبية، يشير الواقع العملي إلى تطبيق أنماط مختلفة من أسعار الصرف ، يمكن تفصيلها فيما يلي:

1- **سعر بنك السودان:** وهو السعر الذي يتعامل به بنك السودان بيعاً وشراءً في معاملاته الداخلية والخارجية، بحسب ما يتطلبه قيامه بالوظائف المناط بها.

2- **السعر التأسيري:** ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر البنوك والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان ، وهناك نطاق قدره $+1\%$ حول السعر التأسيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان⁽¹⁾.

3- **أسعار المصارف التجارية:** وهي أسعار تحددها المصارف وفقاً لما ذكر في (2) أعلاه، إذ أن هناك حدود مرسومة لتحرك أسعار الشراء والبيع ، وتشكلت مجموعتان لتحديد الأسعار، هما مجموعة النيل والمجموعة المتحدة.

4- **أسعار شركات الصرافة:** وهي أسعار يتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار صرافات البنوك وأسعار البنك المركزي مع العلم بأن الأخير يعتبر المصدر الرئيسي لموارد شركات الصرافة.

5- **أسعار السوق الموازي:** تشكل أسعار السوق الموازي أفضلية بالنسبة للبايعين، وملجأ هام ورئيسي لجانب الطلب في حال عدم إشباع رغباتهم من الشراء من القنوات المصرفية المرخصة، ويتكون السوق الموازي مما يلي:

أ- التحويل من حساب لحساب: وهو الذي يتم في القنوات المصرفية المرخصة جانبي حسابات العملاء.

(1) بنك السودان ، الإدارة العامة لموارد النقد الأجنبي ، منشور إدارة النقد الأجنبي رقم (2001/12) 2 أغسطس 2001.

* تم الفصل بين السعر التأسيري وسعر بنك السودان في يونيو 2004م.

ب- التعامل النقدي خارج القنوات المصرفية المرخصة (الكاش).

جدول رقم (1)

أسعار صرف الدينار السوداني

خلال الفترة 2004-2001

| السوق الموازي | المصارف التجارية | التاشيري | بنك السودان | البيان |
|---------------|------------------|----------|-------------|--------|
| 258.5 | 257.3 | 256.8 | 256.8 | 2000 |
| 265 | 260.75 | 262.6 | 262.6 | 2001 |
| 268 | 266.2 | 262.2 | 262.2 | 2002 |
| 264 | 261.9 | 263 | 263 | 2003 |
| 262.5 | 260.7 | 256.73 | 258.32 | 2004 |

رابعاً : قرار إعادة تقييم سعر صرف الدينار السوداني:

أصدر بنك السودان بياناً صحفياً بتاريخ 2004/9/25م ، قضى بموجبه رفع سعر صرف الدينار السوداني أمام العملات الأجنبية، وكان من ضمن المبررات أن سعر الصرف المعمول به من قبل الجهات ذات الصلة لا يعكس القيمة الحقيقية، وعليه فإن البنك المركزي رأى وفقاً لدراسات متأنية أن يتخذ مثل هذا الأجراء تدريجياً إلى أن يصل بسعر الصرف إلى قيمته الحقيقية، وتأسيساً على ذلك تم إصدار البيان والذي أشار إلى استخدام الجهات التالية:

(أ) التدرج في رفع قيمة الدينار السوداني مقابل الدولار ، وفق آليات السوق بغرض الوصول إلى السعر الحقيقي للدينار السوداني، الذي يعكس الوفرة النسبية في موارد النقد الأجنبي بسبب تدفقات العملات الحرة الناتجة من صادر البترول السوداني والاستثمارات الخارجية وتحويلات المغتربين والصادرات التقليدية .

(ب) العمل على مرونة واستقرار سعر الصرف في سوق النقد الأجنبي، وفق آليات السوق.

(ج) قيام اتحاد المصارف السوداني واتحاد أصحاب العمل بمد بنك السودان بالعمليات التي لا تشملها استخدامات غرف التعامل في النقد الأجنبي في البنوك التجارية للنظر في تضمينها ضمن هذه الاستخدامات، وذلك بغرض استيعاب العمليات التي تتم في السوق الموازي.

(د) ولتحقيق هذا الهدف، أشار البيان إلى أن بنك السودان سوف يقوم باتخاذ الخطوات

التالية :

1- إعلان أسعار بيع وشراء كافة العملات الحرة لدى بنك السودان في وسائل الإعلام المختلفة.

2- توجيه البنوك التجارية للاستجابة لاحتياجات عملائها والجمهور من النقد الأجنبي سواء كانت لغرض الاستيراد أو سداد تمويل قائم بالنقد الأجنبي أو لغرض السفر أو العلاج بالخارج أو العمرة أو الحج أو خلافها، سواء كانت من مواردها أو بالشراء لصالحهم من بنك السودان.

3- توجيه البنوك التجارية ببيع النقد الأجنبي المشتري من بنك السودان للجمهور بنفس السعر الذي تم به الشراء من بنك السودان.

4- سيقوم بنك السودان بالتعاون مع اتحاد المصارف واتحاد الصرافات واتحاد أصحاب العمل بحصر احتياجات النقد الأجنبي الأخرى التي لا تقوم البنوك بتغطيتها ليتم إدراجها ضمن استخدامات غرف البنوك التجارية.

وقد استند قرار رفع سعر صرف الدينار في مبرراته على اعتماداً على وفرة النقد الأجنبي المشار إليها في صدر البيان الصحفي الصادر، ومنها صادرات البترول، والجدول رقم (2) يشير إلى اتجاهات صادرات السودان السلعية خلال الفترة 2000-2003م.

جدول رقم (2)

اتجاهات صادرات السودان السلعية

خلال الفترة 2000-2003م

آلف دولار

| البيان | 1999 | % | 2000 | % | 2001 | % | 2002 | % | 2003 | % |
|------------------|--------|------|---------|------|---------|------|---------|------|---------|------|
| بترول ومعادن | 335533 | 43 | 1400977 | 77.5 | 1422585 | 83.7 | 1565284 | 80.3 | 1396455 | 83.1 |
| منتجات زراعية | 262728 | 33.7 | 274365 | 15.2 | 216222 | 12.7 | 214472 | 11 | 255561 | 10.1 |
| الثروة الحيوانية | 142566 | 18.3 | 91187 | 5.0 | 19941 | 1.3 | 138452 | 7.1 | 138440 | 5.4 |
| مواد مصنعة | 34590 | 4.4 | 31869 | 1.8 | 29353 | 0.6 | 23915 | 0.4 | 18504 | 0.7 |
| صادرات أخرى | 4641 | 0.6 | 8310 | 100 | 10602 | 100 | 6992 | 100 | 17116 | 100 |
| المجموع | 780058 | 100 | 1806708 | | 1698703 | | 1949115 | | 2542176 | |

*المصدر بنك السودان، التقرير السنوي 2002، ص 150-152

*المصدر بنك السودان، التقرير السنوي 2003، ص 117.

من الجدول رقم (2) يتضح الآتي:

1. تراوحت صادرات البترول والمعادن خلال الفترة 1999 - 2003م ما بين 43% - 83.7% ، مما يشير إلى أنها تسير في اتجاه تصاعدي.
2. سجلت صادرات المنتجات الزراعية نسباً تراوحت ما بين 10.1% و 33.7%، إلا أنه يلاحظ أنها في انخفاض مستمر.
3. تأرجحت صادرات الثروة الحيوانية ما بين 1.3% و 18.3% خلال الفترة 2000-2003م ، أما المواد المصنعة فقد تراوحت صادراتها ما بين 0.7% و 4.4% وهي تسير أيضاً في اتجاه تنازلي كما هو الحال بالنسبة لصادرات المنتجات الزراعية. بينما سجلت الصادرات الأخرى نسبة ضعيفة جداً لم تصل إلى 1% خلال الفترة المذكورة. ولمزيد من الإيضاح نستعرض مكونات الصادرات السلعية من خلال تقسيمها إلى صادرات بترولية وغير بترولية ، من خلال قراءة موقف الميزان التجاري خلال الفترة 1999-2003م .

جدول رقم (3)

تطور الميزان التجاري

خلال الفترة 1999-2003م

مليون دولار

| البيان | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|------------------|--------|--------|--------|---------|---------|
| إجمالي الصادرات | 780.1 | 1806.7 | 1698.7 | 1949.11 | 2542.17 |
| مواد بترولية | 275.9 | 1350.8 | 1376.6 | 1510.83 | 2047.7 |
| مواد غير بترولية | 504.2 | 455.9 | 322.1 | 438.28 | 494.47 |
| إجمالي الواردات | 1414.9 | 1522.7 | 1585.5 | 2293.83 | 2651.16 |
| الميزان التجاري | 634.8- | 254+ | 113.2+ | 344.72- | -108.99 |

*المصدر بنك السودان، التقرير السنوي 2001، ص 60.

*المصدر بنك السودان، التقرير السنوي 2002، ص 108.

*المصدر بنك السودان، التقرير السنوي 2003، ص 117 .

من الجدول رقم (3) يتبين ما يلي:

- (1) عند النظر للصادرات البترولية كنسبة من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1999 - 2003م يتضح أنها تسير في اتجاه تصاعدي مستمر، فقد ارتفعت من 35.4% في عام 1999م إلى 80.5% في عام 2003م. أما الصادرات غير البترولية فيلاحظ أنها تتناقص تدريجي خلال نفس الفترة المشار إليها.
- (2) سجل الميزان التجاري، عجزاً في الأعوام 1999م و 2000م و 2003م. فيما سجل فائضاً في عامي 2001، 2002م. مما يشير أن هناك تحسناً طرأ على الميزان التجاري.

خامساً: الآثار المترتبة على إعادة تقييم سعر صرف الدينار السوداني:

مما لا شك فيه أن هناك آثاراً متباينة على رفع قيمة الدينار السوداني أمام العملات الأجنبية، كما أن هناك آراء مؤيدة و أخرى معارضة وثالثة متحفظة عليه ، وسوف نحاول إبراز تلك الآثار و الرؤى على المستويات التالية:

1- على مستوى المصارف التجارية والمتعاملين معها:

تعتمد المصارف التجارية على النقد الأجنبي وعائداته في زيادة حجم إيراداتها من الخدمات المصرفية والذي أصبح يشكل نسباً مقدرة في ظل انخفاض الأرباح المحققة من الاستثمار بصفة عامة . وبالتالي فإن أول الآثار السالبة سوف تتمثل في تحقيق خسائر للمصارف التي كانت تحتفظ بأرصدة مقدرة من العملات الأجنبية إذا تم تقييمها بأسعار تختلف عن مؤشرات الأسعار الصادرة في 25/9/2004م ، إذ أن عمليات التقييم كانت بأسعار صرف أكثر انخفاضاً عما هو عليه الحال قبل 25/9/2004م. وسوف تكون هناك خسائر مستمرة إذا لم تقم المصارف التجارية بعمليات إعادة التقييم بصورة مستمرة عند قياس ذلك بالدينار السوداني.

وطالما أن الارتفاع سيتوالى لسعر صرف الدينار فينبغي على المصارف أن تقوم بعمليات الشراء والبيع في الوقت الآني ، بمعنى الاعتماد على آليات سوق الصرف الآني .

وإذا افترضنا أن هناك خسائر قد تتحملها المصارف نتيجة رفع سعر الصرف وإعادة تقييمه، فإن الرد على ذلك يتمثل في أن المصارف سابقاً ، كانت تحقق أرباحاً في الفترات التي انخفضت فيها الأسعار. وبالتالي فإن هناك مخاطر تتحملها المصارف تتمثل في مخاطر سعر

الصرف، ويمكن أن تتلافى المصارف تلك الخسائر من خلال العمولات التي يدفعها المستفيدون من تلك الخدمات. ومما يجدر الإشارة إليه أن من النتائج الايجابية هو توفر مخصصات للمستوردين من النقد الأجنبي من المصارف التجارية أو البنك المركزي وذلك للمعاملات التي تتم عبر القنوات المصرفية المرخصة. إلا أن تغطية فاتورة الاستيراد الكلية لا يتم سد احتياجاته بصورة متكاملة عبر القنوات المصرفية، وبالتالي فإن هناك قدراً يستوفي احتياجاته من مصادر أخرى.

أما بالنسبة للمصدرين فقد يمثل رفع سعر صرف الدينار - خسائر مادية في الوقت الآني على اعتبار أن العائد المتحصل عليه من الدينارات السودانية أصبح اقل مما هو متوقع، ولكي يكون هناك ضمان لاستمرارية انسياب الصادرات فيجب أن تتخفف تكاليف الصادرات بنفس الدرجة، وإلا فإن الآثار السالبة في هذا الجانب (الصادرات غير البترولية) سوف تكون أعمق. إن احد الإشكالات التي تواجه كثير من المصارف التجارية هو عدم توفر العملات الأجنبية بصورة سائلة بالدرجة الكافية ، وبالتالي فإنها تعاني من شح السيولة بالعملات الأجنبية عند الطلب عليها . هذه المشكلة ظلت قائمة بالنسبة لأصحاب الحسابات بالمصارف نفسها والمستفيدين من التحويل الخارجية . وهذا ما حدا بالمصارف إلى اتخاذ إجراءات بالسحب من أرصدها خارجياً وليس داخلياً نظراً للتكلفة المرتفعة عند السحب من أرصدها لدى البنك المركزي ، وبالتالي يمكن القول بان المصارف أصبحت تستورد النقد الأجنبي بدلاً من تصديره للخارج كما هو الحال سابقاً.

2- على مستوى البنك المركزي:

لإنجاح سياسة إعادة تقييم سعر صرف الدينار السوداني ، لابد للبنك المركزي من توسيع دائرة ضخ العملات الأجنبية إلى المصارف التجارية أولاً من أرصدها المحتفظ بها ، وثانياً بالبيع كما هو وارد في القرار، إلا انه يجب أن تكون هناك مرونة في عمليات البيع من خلال:

أ. تخفيض تكاليف سحب العملات الأجنبية بصورة سائلة.

ب- توفير العملات الأجنبية المشتراة من البنك المركزي بصورة سائلة، بهوامش رمزية لم تكن بنفس الأسعار حتى يكون هناك تقارب بين الأسعار الرسمية والموازية .

3- على مستوى الاقتصاد الكلي:

إن إعادة تقييم سعر صرف الدينار يجب أن تكون له انعكاسات على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ أن سعر الصرف يشير إلى مقارنة مستويات الأسعار داخل الدولة وخارجها ، وبالتالي فإنه عند رفع قيمة العملة فإنه يجب أن يستتبع ذلك انخفاض لأسعار السلع والخدمات ليس في الأجل القصير جداً ولكن على الأقل في الأجل القصير و المتوسط.

يشير واقع البيانات التي تم استعراضها إلى الاعتماد بدرجة أساسية على عائدات البترول بصورة متنامية في الموارد الأجنبية ، إلا أن ذلك في نفس الوقت يؤكد نتيجة سلبية ، وهي تواضع مساهمة حصيلة الصادرات غير البترولية ، لذلك لابد من معالجة هذا الأثر السالب على المستوى الكلي من خلال السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة المالية والنقدية والتجارية ، بالإضافة لسياسة النقد الأجنبي)، والجدول رقم (4) يبين نتائج بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1998-2003م .

جدول (4)

بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

خلال الفترة 1998 - 2003م

| البيان | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| معدلات التضخم | 17.7 | 16.1 | 8.1 | 4,9 | 8.3 | 7.4 |
| سعر الصرف* | - | 257.7 | 262.9 | 263 | 264.5 | 262.5 |
| معدل النمو | - | - | 2 | 0.04 | 0.6 | 0.7 - |
| عرض النقود | 206951 | 257918 | 342983 | 432213 | 563267 | 734087 |
| معدل النمو | - | 24.6 | 33 | 26 | 30.3 | 30.3 |

* المصدر بنك السودان ، التقرير السنوي 2000، ص23.

* المصدر بنك السودان ، التقرير السنوي 2003، ص23.

* مجلة المصرفي، بنك السودان، العدد الثلاثون، ديسمبر 2003م.

يلاحظ من الجدول رقم (4):

- 1) تراوحت معدلات التضخم خلال الفترة 1998 - 2002م ما بين 4.9% - 17.7% ، بينما تراوحت معدلات التغير في سعر الصرف ما بين - 0.7 و 0.6 ، مما يؤكد أن هناك تحسناً مستمراً في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
- 2) سجلت معدلات نمو عرض النقود نسباً تراوحت ما بين 24.6% و 30.3%.
- 3) بصفة عامة يلاحظ أن معدل التغير في سعر الصرف كان اقل من معدلات التضخم وعرض النقود خلال الفترة المشار إليها.

الخلاصة والتوصيات

إن مدى نجاح سياسات النقد الأجنبي في أي دولة بصفة عامة يمكن قياسه بحركة النشاط في السوق الموازي، والتي قد تعكس في بعض الأحيان القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، مع العلم بان سوق النقد الأجنبي خارج القنوات المصرفية المرخصة يستهدى به في أحيان كثيرة عند تعديل تلك السياسات، وبالتالي فان درجة استيعاب السوق الموازي للتغيرات التي تحدث تتقبض وتتبسط حسب مقتضى الحال، ولذلك يمكن اعتبار أن هذه السياسة ناجحة إذا انخفضت الفوارق ما بين الأسعار الرسمية والموازية، وكذلك تعتبر السياسة ليست ناجحة إذ اتسعت الفوارق ما بين أسعار السوقين، ولذلك نرى انه لكي تحقق السياسات المطبقة قدراً كبيراً من النجاح فانه لابد من دراسة الجوانب المرتبطة بدواعي وأسباب قيام السوق الموازي مع الأخذ في الاعتبار ما يتعلق بالعرض والطلب. وحتى لا تكون هناك اعتراضات إلى أن سعر الصرف المحدد يمكن اعتباره سعراً إدارياً .

لقد هدف البنك المركزي إلى استقرار سعر صرف الدينار وبذل جهداً مقدراً في سبيل تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وأصدر العديد من التوجيهات التي تنظم كيفية استقطاب الموارد وتوجيه الاستخدامات ، وسارت المصارف التجارية في نفس الاتجاه دون خروج عن التطبيق، لكي تحقق الإجراءات المتخذة جانباً كبيراً من النجاح (ولا نقل كل النجاح) فانه لابد من دعمها بما يلي:-

- 1- حل إشكالات السيولة النقدية من العملات الأجنبية التي تواجه المصارف التجارية داخلياً ، بواسطة البنك المركزي وليس عن طريق المراسلين .
- 2- تخفيض تكلفة عمليات السحب والإيداع النقدي التي تتحملها المصارف عند تصرفها في حساباتها المحتفظ بها لدى البنك المركزي .
- 3- استيعاب عناصر الطلب على النقد الأجنبي خارج القنوات المصرفية المرخصة ، لا سيما غير المقيمين والذين يقومون بأداء أعمال أو إنجاز خدمات ويتلقون في مقابلها مستحقات مالية بالعملة الوطنية .
- 4- استيعاب المتغيرات الآنية والمستقبلية في السوق الموازي ، بتوسيع دائرة التعامل عبر القنوات الرسمية قدر الامكان .

الملاحق

ملحق رقم (1)

سعر الدولار بالدينار السوداني

خلال الفترة 2004-2000م

مجموعة النيل والمجموعة المتحدة

| البيان | يناير | ابريل | يوليو | نوفمبر |
|--------|-------|--------|--------|------------|
| 2000 | 256,9 | 256,60 | 260.6 | 256.6 |
| 2001 | 258.8 | 260.18 | 260.30 | 260.05 |
| 2002 | 260.6 | 263.75 | 264 | 265.5 |
| 2003 | 264,8 | 262.7 | 260.06 | 261.2 |
| 2004 | 263 | 260.3 | 260.2 | سبتمبر 260 |

* للحصول على سعر البيع يضاف 0.7 لسعر الشراء

** 1-3 أكتوبر 2004 السعر 259.10

ملحق رقم (2)

السعر التاشيري وسعر بنك السودان

خلال الفترة 2004/10/3-9/25م

| البيان | السعر التاشيري | سعر بنك السودان |
|--------|----------------|-----------------|
| 9 /25 | 259.52 | 257.41 |
| 9 /26 | 259.39 | 257.32 |
| 9 /27 | 259.34 | 256.95 |
| 9 /28 | 259.08 | 257.02 |
| 9 /29 | 259.06 | 257.11 |
| 9 /30 | 258.70 | 256.85 |
| 10 /2 | 257.45 | 256.72 |
| 10 /3 | 258.32 | 256.73 |